

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

١١٠٢

١٢٣

روز ۱۴ جمعه از تمام اعیان. بنام الله

في يوم من ايامنا في هذا اليوم

المقال السابق في مادة الجدة من تنظير في علم النحو

فبقوله ان نشأه بمصر نشأ في بلاد مصر فقلت ان نشأ في بلاد مصر

و این کتاب را از ای آقا میرزا محمد تقی خان

تأليفه في الفقه المالكي والشافعي والحنبلي والحنفلي

منه في الحق للهوية من غير فصل بين الوجود والعدم

المقام الثاني في معرفة ما في القرآن من المعاني والآثار

في عين القدر من نعيم الدنيا فنبذها في النار لا تقبلها

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملكية حماقة الملك سعود قسم الخطوط

الرقم: ٦٠٩ - ١٤٨٧
المكان: (الضواهد الفخارية على الرسالة)

المؤلف: الفناري، محمد بن حمزة -
تاريخ النسخ: ١٢٥١ هـ - - - -

اسم النبات :
عدد الأوراق :
عدد البذور :
عدد الثمار :
عدد البذور :
عدد الثمار :
عدد البذور :
عدد الثمار :
عدد البذور :
عدد الثمار :

ملفوظات حضرت مولانا

هذا كتاب . بسم الله الرحمن الرحيم مؤلفه

هذا الكتاب التمهيد على ما خلقت سامن من عوارف الافاضل وخلصني
من حزن عواصف الفضائل وصلوة على عاتق من خلدتم الى الفؤاد
لاستماع على حجة المنعوت باعلى الشرائع والمبعوث من اكرم القبايل
وعلى آله واصحابه المهتدين باوضح الدلائل المتتابعة فلما
لم ينفعني العقل بلعل وعسى عن اقتراح اخ لي في كل صباح و
مسا ان اكتب فوائد لايقته بطالعة الاخوان لفرائد الرسالة
الانليزية في الميزان شرعة فيه غدة يوم من اقصر الايام وضمته
مع اذان مغرب بعون الملك العلام الله الى كل توفيق وانعام
اعلم ان من حق كل طالب كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها
بتلك الجهة اولا ويكمل الشعور بها قبل الشروع فيها حتى
يؤمن من فوات شئ مما يعينه وحرف الحق لا ما لا يعينه وان يعرف
غايتها لينة داجدا ونشطا ولا يكون له عيب عشا وضلالا و
لان كل علم كثره تضبطها جهة واحدة ذاتية باعتبارها تعد
مسائله على واحد وهي كونها باجته عن الاعراض الذاتية لشي

والله

هذا كتاب التمهيد على ما خلقت سامن من عوارف الافاضل وخلصني من حزن عواصف الفضائل وصلوة على عاتق من خلدتم الى الفؤاد لاستماع على حجة المنعوت باعلى الشرائع والمبعوث من اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المهتدين باوضح الدلائل المتتابعة فلما لم ينفعني العقل بلعل وعسى عن اقتراح اخ لي في كل صباح ومسا ان اكتب فوائد لايقته بطالعة الاخوان لفرائد الرسالة الانليزية في الميزان شرعة فيه غدة يوم من اقصر الايام وضمته مع اذان مغرب بعون الملك العلام الله الى كل توفيق وانعام اعلم ان من حق كل طالب كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة اولا ويكمل الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤمن من فوات شئ مما يعينه وحرف الحق لا ما لا يعينه وان يعرف غايتها لينة داجدا ونشطا ولا يكون له عيب عشا وضلالا و لان كل علم كثره تضبطها جهة واحدة ذاتية باعتبارها تعد مسائله على واحد وهي كونها باجته عن الاعراض الذاتية لشي

كل علم من جهة طائفة له يعرفها بتلك الجهة
فكل علم كثره تضبطها جهة واحدة
وكل كثره تضبطها جهة واحدة من جهة طائفة
التي يعرفها بتلك الجهة وكل علم من جهة طائفة
التي يعرفها بتلك الجهة ينتج

واحد وحدة حقيقية او اعتبارية وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الا
اول كونها آله واستبصارها غاية جرى عادة العلماء والفلاسفة على تقدير
الشعور بتعريف العالم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها على الترتيب
في مسائلها فتقول باعتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض
الذاتية التصورات والتصديقات من حيث نفعها في الايضاح والتمثيل
او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يجازي بها امر في الخارج
من حيث تنطبق على المعقولات الاولى التي يجازي بها امر في الخارج وباعتبار
الجهة الثانية المنطق قانون يعرف منه صحيح الفكر وفالسه فاندرج في
الاولى معرفة الموضوع على المذاهبين وفي الثانية معرفة الغاية ثم تقول
لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاده والفكر اما التحصيل
المجهولات التصورية او التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات
وتصديقات وكل منهما مباد ومقاصد فكان اقسام اربعة فبادي
التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول بالشرح ومبادئ التصديقات
القضايا واحكامها ومقاصدها القياس ثم القياس اقسام خمسة هي
القضايا الخمس ووجه الضبط التي ان تتركب من اليقينيات يسمى بها ناسا و

ومن الظنيات الخطابة ومن المسلمات جدلا ومن الخيالات شعرا والشبهات بالبر
 ليقيتيا والظنيات تسمى مغالطة فالغالطة مغلطة او مشاغبة
 فالظنات الخمس مع الالف م الاربع ابواب للمنطق وهي شعور بعض
 المتأخرين عند مباحث الالف فجزء منها فصارت عشرة ولما اراد المنصف
 ان يلحق الكل من هذه الابواب تسريلا على من يريد الشروع في العلم من
 الطلاب رتب الابواب على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث اي غوي
 واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة **اي غوي اي** **باب اي غوي**
 اي الكليات الخمس ولما كان المنقسم اليها هو الذاتي والعرضي الذين قسمنا
 من الكليات القسم من المفرد القسم من اللفظ وجب التعرف في مباحث الالفاظ
 وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة عليه
 وجب التصدي اولا لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ومنه يعلم ان المصنف لم
 يعد مباحث الالفاظ بابا من المقتضى بل ذكرها في باب اي غوي مقدمة
 لمباحثه فنقول الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم في العلم
 او الظن بشئ آخر او من الظن في الظن بشئ آخر فالشيء الاول يسمى
 دليلا برهانيا وبرهانا ان لم يتخلل الظن والا فليلا اقناعيا وامارة

والله اعلم

والشيء الثاني يسمى مدلولاً وتقسيمها ان الدال ان كان لفظا فالدلالة
 لفظية والا فغير لفظية فوضعية ان توسط الموضوع فيها كالخطوط والعقود
 والاشارة والنصب والافعالية كدلالة العالم على المتابع واللفظية
 ان كانت بتوسط الموضوع فوضعية والا فان كانت بسبب اقتضا طبيعة
 اللفظ كالتلفظ به عن غير من المعنى له كدلالة اخ على التعارف فطبيعية
 والافعالية كدلالة اللفظ المسموع على اللفظ من وراء الجدار والمقصود
 بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ
 بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع وهي النقصية المطابقة و
 التقصير والالتزام كى قال اللفظ الدلالة بالوضع لا غير اللفظ من الدلالة
 ولا اللفظ الدال بالطبع او الفعل يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافقته
 اياه وعلى جزئه اي جزء ما وضع له بالتقصير لدلالة على ما في ضمن الموضوع له
 ان كان اى لا وضع جزء كما سيحى مثالا اما اذا لم يكن له جزء كما في البسطة فليس
 الواجب تحا وتقدس والنقطة فلا تصح والتضمن ومنه يعلم ان المطابقة لا تستلزم
 التضمن بخلاف العكس وكذلك الالتزام لا يستلزم التضمن لان اللزوم ربما كان من
 البسطة ويستلزم للمطابقة واما استلزامها للالتزام فالامام قال به وليس

بتحقيق وعلى ما يلزمه أي الموضوع له في الذهن أي لهما ميمنا بالالتزام لأنه
 لا يدل على كل امر خارج والآ كان كل شيء والآ على كل شيء ولا على بعض غير مضبوط
 لعدم الفهم بل على امر خارج لازم له فالله للالتزام الثالث كالان فانه يدرك
 على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما أي الحيوان فقط والناطق
 فقط بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتاب بالالتزام وفي هذا المقام كقوله
 ثلث الاول ان حدود الدلالات الثلث ينتقص كل منها بآخرين في مثل ما
 اذا فرضنا ان الشمس موضوعة للجرم والقوة والمجمع فليدلالة على القوة
 مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمن والالتزام فلا بد من قيد توسط الوضع
 في كل منها كما فعلوا استرا عن الانتقاض وجوابه من وجهين احدهما ان
 الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار يراى في تعريفاتها قيد الحيثيات
 سواء ذكرت او لم تذكر في الكفوا كلهم بارادتها من غير الذكر في تعريف
 الكل كما يجب ان يكون شيئا واحدا جنسا ونوعا وفصلا وخاصة واما
 عاتقا للملوك جنس الاسود والامر ونوع المكيف وفصل للكثيف و
 خاصة للجم وعرض عام للحيوان الكفى المضى عنها ايضا وثانيهما ان ترتيب
 الحكم على المشتق يدل على عليه المأخذ في ترتيب الحكم على كل من الدلالات

ثالث

الثالث على التال بالوضع يدل على ان تسمية الدلالة مطابقة وتضمنها و
 التزاما اما يسمى بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمامها او بجزءها او بالضرورة
 والثاني ان تقييد دلالة الالتزام بالضرورة الذي لا حاجة اليه لان الغرض من
 اشتراط لزوم الذي يفي تصحيح الانتقاد ومضبط الدلالة وبما حاصل ان
 باقى لزوم كان والالم يكن اللزوم لازوما وجوبيا لان اسم حصولها بالضرورة
 الخارجى فانه اللزوم الذي كونه بحيث يلزم من تصور المستمى بصورة فيتحقق
 الانتقاد والضرورة الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه
 ولا يلزم من ذلك انتقاد الذين منه اليه كيف ولو كان اللزوم الخارجى شرط
 لما تحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فانه العمى يدل على البصر التزاما
 لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا وعدم البصر يكون البصر لازما
 في الذين مع المعاهدة بينهما في الخارج والثالث ان قابل العلم وصنعة الكتابة
 لا يصح مثلا للدلول للالتزام لانه لا يلزم من تصور الان ان تصورهما
 فالاول في التمثيل بوجه الاثنين وجوابه ان اللزوم الذي بين الان ان
 والقابلية المذكورة اللزوم البين بالمعنى الاعم والتعريف المذكور للزوم
 البين بالمعنى الاخص فالشرط الاخص بوجوب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص

بدون الاعم فيكون معنى الاعم ايضا شرطاً والتمثيل له للاخص وهذا
 القدر يصح التمثيل واما كفاية المعنى الاعم لكون اللزوم مقبولا وعدم
 كفايته فيجوز آخر خلاف بين الاعم والجوهر كما عرفت في المطول اشتم اللفظ
اقام فردا وبسيط واما مؤلف ومركب لانه اما ان لا يراى كجزء من الدلالة
على جزء المعنى او يراى فالاول المفرد وهو الذي لا يراى بالجزء منه دلالة على جزء المعنى
اعم من ان لا يكون له جزء كجزء الاستفهام او كان له جزء لا معناه كالنقطة
او كان معناه جزء ايضا ولا يدل على جزء المعنى كالان فان الالف
منه مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا على جزء معناه
كعبدة الله على اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزء للشخص المعلم او
يدل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالة مرادة كالحيوان الناطق علما
اذا ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للان ان جزء للشخص المعلم اذا
عند العلم اذ العلم شئ لا يراى به الالذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات
اللا يراى ان للمعلم لو كان غير الحيوان الناطق لم يتغير حاله العلمية فالمفرد
خمس اقسام واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اى الذي يكون القيود الالهية
محققه فذكر اى الجارة فان الالهى يراى به الدلالة على ذات من صدر عنه التبرؤ

بقارة

وبالجارة على الاجزاء الموعنة فان قلت مفهوم المركب وجودى فيجب تقديم تعريفه
 على مفهوم المفرد فلم يمكن قلت لان القصد بتصدير اللفظ الى التقييم والتعريف معنى
 والتقييم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات
 المركب واعلم ان المفرد والمركب واقسامها الالهية اقسام للمفهوم اولا وبالذات
 واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للذات بل هو المدلول غير ان المعنى اعتبره التقييم
 الجانز تقريرا لا فهم المستند واللفظ المفرد اما كلف وهو الذى لا يمنع نفس
 تصور مفهومه عن وقوع الشك فيه كالان ان اى لا يمنع مفهومه من حيث
 انه متصور في التماس شركة كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على
 وحدته كالواجب تعالى او من حيث النظر لوجوده الى رجب وهذا المنع جوهري
 اما بان لا يكون له وجود حتى يقال يجوز الشك فيه كالدائى وشريك البارى
 واما بان يكون له وجود خارجى غير شركة كالتشبيح فقول نفس تصور مفهومه
 اضار عن ان يخرج امثال مما ذكرنا من الكليات عن تعريف الحق فلا يكون جامعا و
 تدخل في تعريفه فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا يحصل
 بهذه الفائدة على ما لا يخفى للنصف واما ذكر المفهوم فيجب على ان مورد القسمة
 اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جازمى وهو الذى يمنع نفس

تصور مفهوم عن ذلك اي وقوع الشك بين كثيرين كزيد فان مفهوم
الذات مع التعيين والجمع من حيث انه متصور يمنع الشك كما يمنع نفس
تصور الهندية من حيث تطبيقها على الموصود الخارجي بخلاف مفهوم الذات
فانه عين حقيقة النوع كما عرفت في موضعه فان قلت الجزئية لا يمنع نفس
تصور مفهوم عن وقوع الشك كزيد وعمرو وغيرهما وكل ما كان كذلك
فهو كلي فالجزئية كماله وهذا خلف قلت المراد من الجزئية ان كان ما صدق
عليه لفظ الجزئي فلان الصغرى وان كان المراد لفظ الجزئي فلان الخلف في
النتيجة واللفظ للفرد الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كما
يكون بالنسبة الى الان والفرس ان اريد بها ما بينهما النوعية
جزئية اضافية وان اريد بها افرادها اعني المخصص جزئيان حقيقيان
واعلم ان الذاتي بالاشتراك اللفظي على معين ما يكون داخل وما لا يكون
خارجا والنوع على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئية على الثاني
ذاته وظاهر تعريف المصنف شعره الاول ويمكن جملة على الثاني بالتأويل بان يراد
بالداخل غير الخارج فان جملة على الثاني يكون المراد بالذاتي حين كل شيء في
التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده مظهره ولم يكتف وان امكن حمل المظهر على الاستحالة

لكن الغالب في المظاهرة الاولى واتحادت اعادة الشيء معرفة فاصل بعدل عنه كثيرا
للقارئ وان حمل على التأويل المذكور فالذاتي في مشروع التقسيم جارية الاصل
اعادة الشيء معرفة واما عن الثاني وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية
باحد للغيرين اي بان لا يكون جزءا وبان يكون خارجا كما انما حكى بالنسبة الى
الان فانه خارج عنه لانه القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص مترتبة كما انما هو
والمترتبة فاقدمها بعد ذاتها لان الثاني اقدم فان قلت حقيقة النوع عين
الذات فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذات على اصطلاح
الافقوى فلا يقتضي الغاية بين المنسوب والمنسوب اليه واقول الذات كما يطلق
على الحقيقة يطلق على ما يصدق عليه الحقيقة وبما يراى بالذات ثم هنا المعنى الثاني
فيكون نسبة نفس الحقيقة الى ما يصدق عليه الحقيقة كما يمكن نسبة جزئها اليه
والذاتي قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب
ما هو او في جواب ان شيء هو ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب
الشك فقط وهو الحسب او بحسب الشك والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال
اما مقول في جواب ما هو بحسب الشك المحقق كالحيوان بالنسبة الى الان والفرس
فان الحيوان جواب لقولنا ما لان والفرس لا لقولنا لان لان الات

ما هو انما يقال عن تمام الحقيقة وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة
 به بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط واللام يصح قوله
 وهو اي ذلك المقول الجنس لان النوع ايضا مقول بحسب الشبهة في الجملة فكان
 المراد ذلك وان لم يذكره فقط ويرسم بان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
 في جواب ما هو فالكل جنس الجنس شامل لساكن الكليات والمقول انما ذكر ليعتلق
 به على كثيرين فليس شي منهما مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
 بالحقايق وقوله مختلفين بالحقايق احتراز عن ذلك عن النوع والخاصة والفصل
 القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع حكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
 والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان بهذا لئلا يسمي لانه المقولية عامة
 للكليات والتعريف بالعارض رسيم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكل الذي
 لمختلفات الحقيقة سواء قبل عليها او لم يقل وانما المقولية وكونه صالحا لها
 فمما يعرض له بعد يقوم كذلك في شرح الارشادات فلا يلتفت لما يقال من انها
 حدود لكونها امور اعتبارية فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس
 ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه قلت ان اريد به عدم الجواز عند اتحاد
 اعتباري معرفة وخصوصية لم ولكنه غير مفيد وان اريد به مطلقا فنوع

وذلك

وذلك لان الكل بمفهوه معروف واعلم من مطلق الجنس باعتبار عارض وهو كونه
 خاصا للجنس اخص منه وغير معروف فالامر ان جائز ان لا اعتبار بين المتغيرين وانما
 مقول في جواب ما هو كسب الشبهة والخصوصية معا كالان في الشبهة لا يزيد و
 ان يكون جوابا عن السؤال عن فرد خاص وعن فردين فالان في جواب لقولنا
 ما زيد ولقولنا ما زيد وعرولا تمام حقيقة لكل فرد من افراد الحقيقة با
 لعوارض المستحصنة وهو اي ذلك المقول النوع ويرسم بان كل مقول على كثيرين
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وذكر الكل والمقول على كثيرين لما
 مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصة والعرض العام
 والفصل البعيد وتخصيص الاحتراز عن الجنس حكم وقوله في جواب ما هو احتراز
 عن الفصل القريب وخاصة النوع فانها مقولان في جواب اي شئ هو في ذاته او في
 عرضة فان قلت للجنس وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كحيوان
 في جواب ما زيد وعرو هذا الفرس وذلك الفرس فكيف كثر عنها قلت بهذا ان
 ورد فائبا دعاه من كثر عنها بوصف كثيرين بالمتفقيين بالحقيقة انما هي انما
 في الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها لان الحيوان امثالا
 يصح ان يقع جوابا الا اذا شتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة وان شتمل

معها على المتفقين ايضا اورده عليه في حيز المنع ايضا فان صحة الجواب بالجنس
ناظرة الى التماثل السئوال على الحقيقين المختلفين والى جعل المتفقين في حكم الواحد
 واما غير القول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته فان السئوال
 باي شئ هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته فعن المميز الذلة فان قيد بقوله
 في عرضه فعن المميز العرض وان اطلق فعن المميز المطلق ولذا قال وهو الذي
 يميز الشئ عن غيره في الجنس كانا تطلق بالنسبة الى الانسان لتبينها على كل
 ما يميز لها فصل فلها جنس البتة وهو المذكور في الشفا واما المتأخرون
 فاختاروا المذكور في الاشارات وهو ان الفصل اعلم من ان يميز عن المشرك
 بجنسية والمشاركات الوجودية هذا الخلاف مبني على امتناع كسر الماهية
 من امرين متماثلين عند التقاء ميلين وجوازه عند المتأخرين فكان المصلح اختار
 مذهب المتقدمين ولم يذكره في حده الكتاب بما قبله او اشارته في الموضوعين
 الى المذهبين وهو الفصل القريب ان يميزه عن المشاركات في الجنس القريب الذي
 يصلح جوابا عن الماهية وعن جميع المشاركات في ذلك الجنس كانا تطلق واليوان و
 البعيد ان يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد الذي لا يصلح جوابا عن الماهية وعن
 جميع المشاركات في ذلك الجنس كالحيات والناس ويرسم بان كل مقول على الشئ

في جواب

في جواب اي شئ هو يخرج به الجنس والنوع لعدم مقولية كل في جواب اي شئ هو
 بل مقول في جواب ما هو والعرض العام لعدم مقولية في جواب الصلح ذاته
 يخرج به الخاصة واما العرضي فكل خاصية وعرض عام لانه ان اخضع حقيقة
 واحدة لخاصة وان اشتمل على طوائف فوضع عام في اعتبار هذا التقسيم
 الكليتين وان اندمج فيه تقسيم ارضي ما قال فاما ان يمنع انفكاكه عن
 الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي كالفردية للثلاثة
 او عن الماهية الموجودة كالسود للجنس وهو العرض اللازم فالاول لازم للماهية
 والثاني لازم الوجود او لا يمنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض المفارق لا مكان
 مفارقة سواء وقعت بالفعل سريرا كحركة الخجل وصفة الوجيل او بطريقا كالتباعد
 او لم تقع اصلا كالفقير الدائم لمن يمكن غناؤه وكل واحد منهما من اللازم والمفارق
 اما ان يخص حقيقة واحدة وهو الخاصية فاللازم الى خاصية كالتصاحب بالقوة
 والفعل بالنسبة الى الان في المفارق الخاصية كالتصاحب بالفعل للان في وترسم
 الى خاصية بانها كلية يقال عامات حقيقة واحدة فقط خرج به غير النوع والفصل
 القريب وخرج بقوله قول العرضي واما ان يعبر كل واحد من اللازم والمفارق بحقيق
 فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة مثال اللازم العرض العام

والفعل مثال المفارق العرض العام قوله بالنسبة للآن وغيره من الحيوانات
متعلق بها وبيان لعمومها ويرسم بأنه كل يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج
بغير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله قولنا عرضيا الآن في مقاصد
التصورات وهو باب القول الشرح ويراد به العرف ويسمى قولنا الآن القول
هو المركب والعرف مركب كلي عند قوم وغالب عند آخرين والصحيح هو الأول
لأن العرف من أقدم النظر الذي هو ترتيب أمور فإن كون النظر ترتيبا
معلومة يمنع على عدم صحة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك مبنيا على هذا لم
الدور ولذا عرف بعضهم النظر بتحصيل امر أو ترتيب أمور بل لأن العرف
لا بد فيه من تصور ثبوت شئ شئ فيكون مركبا وهذا دفع قولهم لا بد فيه من
قيمة عقلية صحيحة لا انتقال ولذا قالوا معنى الشئ الشئ النطق ومعنى
الضاحك شئ له الضحك وانما سمى شارحا لشئ الماهية اما بكنهها وهو
طردا وبوجه يميزها عما عدلها وهو الرسم فالعرف لم يكون تصوره سببا لا
كأن تصور الشئ اما بكنهها وبوجه يميزه عما عدله فقولنا تصوره يخرج التقيد
وقولنا سببا لاكتساب الخ يخرج اللزوم بالنسبة للعوام البينة وقولنا اما و
او يستعمل الحد والرسم والتقسيم للحد واللام والعلامة كون الانفعال المنع لخلق

لأنه

كذا الزوى عن شمس الماهية الاسفها في قيل لا يجوز تعريف العرف لانه لو كان للعرف
معرفة لم تسلسل لا يجاب عنه بان معرفة العرف عينه كوجود الوجود لان العينية
منوعة بل يجاب عنه انما بان التسلسل غير لازم لان معرفة العرف من حيث هو هو
غير محتاج للمعرفة آخر اما بكنهها اجزاها او لكونها معلومة وكما انه من حيث هو هو
غير محتاج الى معرفة آخر لا يحتاج اليه من حيث هو معرفة ايضا لكونها معلوما باعتبار
عارض وهو مدق مطلق العرف المحرور عليه وقد عرفت ان الشئ قد يقع معرفة
باعتبار غير اعتبار خصوصية وانما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطاعا بالقطع
الاعتبار غير محال فقد علم ان قول الشرح انما حد او رسم لانه ان كان مجرد الذات فقد
والا فسمي معرفة الحد بأنه قول دال على كنه ما هيته الشئ وهو ان كان تعريفه مجموع الذاتيات
فحد تام وان كان بعضها فافقصر فكونه حد لانه مانع عن دخول الاغيا فيه والحد في
اللغة المنع عامة ونقصانه باعتبار الذاتيات قال الحد التام وهو التعريف عن جنس الشئ وفصله
القيس كاليوان الناطق بالنسبة للآن والآن قال وهو الحد التام والحد ناقص
هو الذي تركب من جنس البعيد وفصله القريب كالي الناطق بالنسبة للآن وانما
لم يقل او فصله فقط كان انطلق في تعريفه لانه على ما قالوا لان الناطق مركب معنى و
والاعتبار للمعاني فان كان معناه رسم او هو هو له النطق كان كالي الناطق بعينه وان كان معناه

شئ لا تطلق ونحوه لم يكن قد لان الشئية عارضة والرسم ايضا قائما وناقص
 لان المذكور فيه ان كان جنس قويا مقيدا لما يخصه قائما لكونه اثر ايسى رسما وكونه
 مشابها بالذات في ذلك يسمى قائما وان لم يكن كذلك فنقص نقصا من تلك
 التامة فالرسم التام هو الذي يتكبر من جنس شئ القريب وخاصة اللازمة كالحيوان
 الضاحك في تعريف لان ن والرسم الناقص هو الذي يتكبر عن عرضيات شئ جملتها
 حقيقة واحدة سواء لم يخص بها شئ من احادها او اختصت بها الوحدة لا فريدة كقول
 في تعريف الانسان انه ماش على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربعة غير بعض الاضافات يخرج
 مدور الاضفار كالطيور يادى البشة يخرج مستو البشة بالشعر مستقيم القامة يخرج
 منخ القامة فكل من الاوصاف الاربعة يوجد في غيره لان فلان قال ضحكك بالطلع خرج
 غيره ولا يطرأ ما يقال من ان في بعضها غيبة عن البعض فان ذلك غير ملتبس والعرض
 التمثيل واما التعريف بالضاحك فقط فان اريد به شئ الذلولة الضحك فمن هذا
 القيل واما اذا اريد به جسم الضاحك فقد ذكر وانه ايضا اغنى المركب من الجنس البعيد
 والخاتمة رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس شاملا فلا بد من التام ويل اما بان يقال ان
 من باب التعقيب او من باب اطلاق اسم الكل على الجزء فان الجزء المركب من التام والعرض
 عرضة او يقال ان ما هو بالذات الوقوع في شئ الضاحك من العرض والخاصة فلا فائدة فيه

لان العرض

لان العرض العام لا يفيد التميز ولا الاطلاق على الذات والتعريف لاحد الغائبات
 ومثله التعريف بالفصل والخاتمة قلت قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بالمال
 الحقيق بالقبول فان التصور مع العرض العام اقوى من التصور مع جزء الخاتمة
 وكذا التصور مع الفصل والخاتمة اقوى من التصور مع جزء الفصل فكيف
 لا يكون لها فائدة فالقبط ان التعريف بجزء الذاتيات ان كان مجموعها
 في ذاتهم وان كان بعضها في ذاتهم ناقص والتعريف بالجزء الذاتيات قريبا للجنس
 القريب والخاتمة رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل
 او الخاصة والخاتمة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص
باب الثالث في مبادئ التصديقات وهي القضايا واحكامها القضية قول صحيح
 ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فالقول هو المركب ملفوف بالخاتمة
 للمفظة ومفعول الجنس للقضية المعقولة وباء القيد فصل يخرج المركبات
 الذاتية طلبية كانت او غيرها والتقييدية لان صدق القول وكذبه
 مطابقة حكمه للواقع او للاعتقاد او لهما معا وعدم مطابقة حكمه للواقع معا
 ولا حكم في الذاتيات والتقييدية لان حكم اذ للواقع في نفس الامر من طرفي
 النسبة ما فيها او لا او مستقبلا او لا اذ لان الذاتيات التقييدية وهي

اما حلية كقولنا زيد كاتب او ليس كاتب واما شرطية لان القضية لا بد فيها
 من ايقاع النسبة للحكمة او انتزاعها والنسبة ان كانت ثبوت مفهوم مفهوم
 فالقضية القائلة بايقاعها او بلبها حلية وان كانت ثبوت مفهوم عند
 ثبوت مفهوم آخر او ثبوت مبانين مفهوم عن آخر فالقضية القائلة بايقاعها
 وانتزاعها شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا اما متصلة كقولنا
 ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع
 الشمس واقع وكقولنا ليس ان كانت الشمس طلعت فالليل موجود
 حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع واما شرطية منفصلة
 كقولنا العدد اثنان ان يكون زوجا وفردا حكم فيها بان مبانين فردية العدد لزوجية
 واقعة وكقولنا ليس ان يكون العدد زوجا او منقبا امت او غير
 فيها بان مبانين الاقامت او بين للزوجية غير واقعة والجزء الاول من الحلية
 يسمى موضوعا لانه وضع ليحمل عليه والثاني محمول على الاول والجزء الاول
 من الشرطية اي شرطية كانت يسمى مقدما لتقديمه في الذكر طبعها وان تأخر وضعها
 والثاني تاليا لتلوه لذلك وتماثل علم ان القضية حلية كانت او شرطية
 متصلة او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها بالايقاع كقولنا في حلية زيد كاتب

او سلبية

او سلبية ان كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا في زيد ليس كاتب واما الشرطية
 قد تقدمت واحدها من الموجبة والسلبية اما خصوصية او محصورة او مطلقة
 والمحصورة اما كلية او جزئية ففي القضايا خصوصية ومطلقة ومحصورة ان
 وذلك لان الحكم في كل من الموجبة والسلبية اما على موضوع شخص وهو الخصوصية
 واما على غيره فان بين فيها كية الا في كل كانت او بعضا بذكر السورى للفظ
 الدال عليها في محصورة والافهملة واما الشرطية فان كان الحكم فيها بالانتزاع
 والانقصا في زمان معين فخصوصية والا فان بين فيها كية الزمان جميعا او بعضه
 فمحصورة والافهملة في الجملة اللازمة والادعاء في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع
 في الحلية والاشكالية غير خافية فان قلت التقسيم غير حاصل لعدم ذكر الطبيعية فيه
 قلت مورد القسمة القضية المستعملة في العلوم والانتاجات وهي التي يحكم فيها
 على جزئيات موضوع لا على الطبيعية كما بين في المطولات فكل من الموجبة والسلبية اما
 للخصوصية كما ذكرنا من متاليها واما كلية مسورة كقولنا كل ان كاتب ولا شيء
 او لا واحد من الان في كاتبة واما جزئية مسورة كقولنا بعض الان او واحد من
 الان كاتب وبعض الان او واحد من الان ليس كاتب او ليس بعض الان في كاتبة
 او ليس من الان في كاتبة ومن هذا العلم السورى في كل ولا شيء في بعض ولا واحد في كل ولا واحد في كل



فهو الرابع كقولنا كل ان حيوان وكل ناطق ان فبعض الحيوان ناطق وان كان
موضوعا فيها فهو الثالث كقولنا كل ان حيوان وكل ناطق فبعض الحيوان
ناطق او مجموعا فيها فهو الثاني كقولنا كل ان حيوان ولا شيء من غير حيوان
ولا شيء من الان بغيره وانما كان هذا ثانيا وما قبله ثانيا لان هذا ليس
الاول في اشرف مقدماته وهو الصغرى لانهما على موضع المطالب وذلك
يثبت ركه في اخر مقدماته وهو الكبرى بخلاف الرابع اذ لا يشترط له احد مع
الاول فلهذه هي الاشكال الرابع المذكورة في المنطق والفرق بينها بحسب ماهية
وشرط قدر وجوب الانتاج ان الاول ينتج المطالب الرابع الكليتين الموجبة
والسلبية والجزئيتين الموجبة والسلبية والثاني ينتج التبعين للموجبة
والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين السلبية والسلبية الاشارة فالاول
بحسب كيفية الجواب الصغرى والكليتين الكبير والثاني بحسب كيفية اختلاف
المقدماتين بالاجاب والسلب والكليتين الكبير والثالث بحسب كيفية
اجاب الصغرى والكليتين احدى المقدماتين والرابع بحسب كيفية الجواب
المقدماتين مع كلية الصغرى او اختلاف مقدماته بالاجاب والسلب مع كلية
الاجاب

الاول والثاني مستقيم لا يحتاج
والثالث مستقيم لا يحتاج
والرابع مستقيم لا يحتاج
والخامس مستقيم لا يحتاج
والسادس مستقيم لا يحتاج
والسابع مستقيم لا يحتاج
والرابع مستقيم لا يحتاج
والخامس مستقيم لا يحتاج
والسادس مستقيم لا يحتاج
والسابع مستقيم لا يحتاج

الاول

الاول لانه غاية قربة من الاول بقا باستقامة الطبع المنتجة من غير طلبه
للاول بخلاف الثالث والرابع فانها بعيدان عن الاول بالنسبة الى ولا يشترط
ان مجموع الاشكال في حقيقة الاول بل الى اول الاول بل الى القسري
من الاول الاول كما علم في المطلق لا شك في القياس الاستثنائي الى الاخر الاول
بالعكس وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدماته بالاجاب والسلب اذ لو اتفقا
فيها لزم الاختلاف بموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس الوارد على صورة ثلاثة
مع اجاب النتيجة وافرمي مع سلبها وبديل على ان النتيجة ليست لازمة لانه لا يتحقق
اختلاف مقتضى الذات عند اجاب المقدماتين فلكون كل ان حيوان وكل ناطق
حيوان او كل من حيوان وانما عند سلبها فلكوننا لا شيء من الان لا شيء ولا شيء من غير
لا شيء من ناطق لا شيء من الاشكال الاول هو الذي جعل معيار العلوم ان يميزها
والمعيار الوزن ففورده ههنا دون غيره ليحل مستورا اي مرجعا كقوله في
منه المطلوب وضروب المنتجة اربعة والقياس يقتضي شدة غلبة ضربا حاصله من
الصغرى في صورتات الرابع في الكبير كذلك غير ان اجاب الصغرى اسقط ثمانية
حاصله من ضرب التبعين الصغرى في الكبير في الرابع وكليتين الكبير سقطت
الاول والثاني مستقيم لا يحتاج
والثالث مستقيم لا يحتاج
والرابع مستقيم لا يحتاج
والخامس مستقيم لا يحتاج
والسادس مستقيم لا يحتاج
والسابع مستقيم لا يحتاج

الاول والثاني مستقيم لا يحتاج
والثالث مستقيم لا يحتاج
والرابع مستقيم لا يحتاج
والخامس مستقيم لا يحتاج
والسادس مستقيم لا يحتاج
والسابع مستقيم لا يحتاج

فهو حيوان لكنه ان كان فيكون حيوانا لانه وجوده ان كان مستلزما لوجود
حيوان اللازم ولا يستلزمه نقيض التلخيص فيقضي المقدم كقولنا ان كان هذا
فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون انسانا لانه عدم اللازم مستلزم لعدم
الملازم ولا ينتج استثناء عين التلخيص ولا يستلزمه نقيض مقدم شيئا فالاستثناء
اعم من الوضع ويستلزمه استثناء العين ومن التلخيص ويستلزمه نقيض فان
قلت هذا صحيح فما اذا كانت الملازمة سامة اذا كانت سامة فاستثناء
عين كل منتج عين الاخر يستلزمه نقيض كل منتج نقيض الاخر كما قال في الفصول
ان الحكم قطعي في تصور الرابع قلت الملازمة السامة في الحقيقة متلازمان
فكل حكمين من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين الا ترى استلزام وجود اللازم
وجود الملازم فيها ليس حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا استلزام
عدم الملازم عدم اللازم لانه من حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم وان كانت
منفصلة فالاستثناء عين احد الطرفين ينتج نقيض الآخر لانه وجود احد المعاندين
صدقا يستلزم عدم الآخر وهذه الحقيقة وما نفع الجمع والاستثناء نقيض احدهما
ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر وهذه الحقيقة
الاستثناء ان كان فيكون حيوانا لانه وجوده ان كان مستلزما لوجود حيوان اللازم ولا يستلزمه نقيض التلخيص فيقضي المقدم كقولنا ان كان هذا فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون انسانا لانه عدم اللازم مستلزم لعدم الملازم ولا ينتج استثناء عين التلخيص ولا يستلزمه نقيض مقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع ويستلزمه استثناء العين ومن التلخيص ويستلزمه نقيض فان قلت هذا صحيح فما اذا كانت الملازمة سامة اذا كانت سامة فاستثناء عين كل منتج عين الاخر يستلزمه نقيض كل منتج نقيض الاخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في تصور الرابع قلت الملازمة السامة في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين الا ترى استلزام وجود اللازم وجود الملازم فيها ليس حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا استلزام عدم الملازم عدم اللازم لانه من حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فالاستثناء عين احد الطرفين ينتج نقيض الآخر لانه وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر وهذه الحقيقة وما نفع الجمع والاستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر وهذه الحقيقة

الاستثناء ان كان فيكون حيوانا لانه وجوده ان كان مستلزما لوجود حيوان اللازم ولا يستلزمه نقيض التلخيص فيقضي المقدم كقولنا ان كان هذا فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون انسانا لانه عدم اللازم مستلزم لعدم الملازم ولا ينتج استثناء عين التلخيص ولا يستلزمه نقيض مقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع ويستلزمه استثناء العين ومن التلخيص ويستلزمه نقيض فان قلت هذا صحيح فما اذا كانت الملازمة سامة اذا كانت سامة فاستثناء عين كل منتج عين الاخر يستلزمه نقيض كل منتج نقيض الاخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في تصور الرابع قلت الملازمة السامة في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين الا ترى استلزام وجود اللازم وجود الملازم فيها ليس حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا استلزام عدم الملازم عدم اللازم لانه من حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فالاستثناء عين احد الطرفين ينتج نقيض الآخر لانه وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر وهذه الحقيقة وما نفع الجمع والاستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر وهذه الحقيقة

الاستثناء

انما يقال من جملة القضايا الحسن البهتان وهو قياس مؤلف من مقدمتين يقينية
النتائج اليقين العلم من ان يكون ضرورية او مكتسبة منها فالقياس من جنس تناول
اللايقينية الحسن المؤلف ذكره ليعتلق بقوله من مقدمتين يقينيتين وهو من الخطا
والجدل وغيرهما وقوله للنتائج اليقين غايه ذكره ليشتمل التعريف على العمل الرابع
فالوقوف اشارته الى التصورة بالمطابقة والافعال بالالتزام وهو القوة العاقلة و
المقدمات مادة والنتائج اليقين غايه والمقدمات اليقينيات آتت استلزام حكم
العقل به اما بلا استثناء شئ من الحسن او معها والاول ان لم يتوقف على وسط
حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف فهو قسليا قياسا لها معها والثاني انما
ان لا توقف اليقين به بعد الاخر على شئ آخر ويتوقف والاول الحسنة فالاول
ان كان الحسن الظاهر فهو المثل صدقات وان كان الحسن الباطن فهو الباطن وان توقف
فالحسن اما حسن السمع وهو المتواتر افتادها توقف على حكم العقل بالمتناع وتواطي
الخبرين على الكذب او غيره فان توقف على تكرار المشاهدات فالجواب وان توقف
على الحدس فالجواب سمي بهذا وجه القبط بالحس العقل والاعتداد بها اشار بقوله
احدها او ليس كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكمين
الاستثناء ان كان فيكون حيوانا لانه وجوده ان كان مستلزما لوجود حيوان اللازم ولا يستلزمه نقيض التلخيص فيقضي المقدم كقولنا ان كان هذا فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون انسانا لانه عدم اللازم مستلزم لعدم الملازم ولا ينتج استثناء عين التلخيص ولا يستلزمه نقيض مقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع ويستلزمه استثناء العين ومن التلخيص ويستلزمه نقيض فان قلت هذا صحيح فما اذا كانت الملازمة سامة اذا كانت سامة فاستثناء عين كل منتج عين الاخر يستلزمه نقيض كل منتج نقيض الاخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في تصور الرابع قلت الملازمة السامة في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين الا ترى استلزام وجود اللازم وجود الملازم فيها ليس حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا استلزام عدم الملازم عدم اللازم لانه من حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فالاستثناء عين احد الطرفين ينتج نقيض الآخر لانه وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر وهذه الحقيقة وما نفع الجمع والاستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر وهذه الحقيقة

الاستثناء ان كان فيكون حيوانا لانه وجوده ان كان مستلزما لوجود حيوان اللازم ولا يستلزمه نقيض التلخيص فيقضي المقدم كقولنا ان كان هذا فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون انسانا لانه عدم اللازم مستلزم لعدم الملازم ولا ينتج استثناء عين التلخيص ولا يستلزمه نقيض مقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع ويستلزمه استثناء العين ومن التلخيص ويستلزمه نقيض فان قلت هذا صحيح فما اذا كانت الملازمة سامة اذا كانت سامة فاستثناء عين كل منتج عين الاخر يستلزمه نقيض كل منتج نقيض الاخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في تصور الرابع قلت الملازمة السامة في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الاربعة هي الملازمة بين المتلازمين الا ترى استلزام وجود اللازم وجود الملازم فيها ليس حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا استلزام عدم الملازم عدم اللازم لانه من حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فالاستثناء عين احد الطرفين ينتج نقيض الآخر لانه وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر وهذه الحقيقة وما نفع الجمع والاستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر وهذه الحقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله
وآلِهٖ الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفنا
في الأرضين والسموات
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله
وآلِهٖ الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفنا
في الأرضين والسموات
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله
وآلِهٖ الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفنا
في الأرضين والسموات

